

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

للمنتهى و الإقناع حيث قالا وإن عضله الولي استقل به فمفهومهما أنه إذا لم يعضله ليس له الاستقلال مع أنه له ذلك كما صرح به شارح الإقناع وهو متجه فلو علمه أي علم الولي أن السفية يطلق إذا زوجه اشترى له أمة من مال السفية لدفع حاجته بها ولولي تزويج سفية ليس من عادته الطلاق بلا إذن مع سكوته لحاجة لما تقدم و له إجباره أي السفية على النكاح إن امتنع منه لمصلحة كإجباره على غيره من المصالح وكسفيهة فلوليها إجبارها على النكاح لمصلحتها وإن أذن لسفية ولي في تزويج لم يلزم تعيين المرأة في الإذن قال في المغني و الشرح الولي يخير بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقا ونصراه وصوبه في الإنصاف ويتقيد الإذن من الولي بمهر المثل فإن تزوج بزيادة عليه فلا يلزم زائد لأنه تبرع وليس السفية أهلا له وتلزم وليا لسفية زيادة زوج بها فيدفعها من ماله لتعديه و لا تلزمه زيادة أذن فيها لأنه لم يباشرها بل تلزم سفيها لمباشرته ووجود الإذن كعدمه وينتقل سفية بما أي فعل لا يتعلق بالمال مقصوده كحد قذف وعبادة بدنية من حج وغيره ولا تصح شركته ولا حوالة ولا الحوالة عليه ولا ضمانه ولا كفالته فلو أقر بحد أي بما يوجب من نحو زنا أو قذف أخذ به في الحال أو أقر بنسب أو طلاق أو قصاص أخذ به في الحال قال ابن المنذر هو إجماع من يحفظ